



ورقة حقائق حول مؤشر العدالة الضريبية

(FAIR TAX MONITOR)

2019-2024

مقدمة،

يعتبر النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق أهداف المجتمع وغاياته وفقاً لفلسفته الفكرية وأيديولوجيته، وعلى هذا فإن النظام الضريبي يقوم على مرتكزات ودعائم اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى. وأضحى الضريبة، لا تقتصر على كونها، مصدراً إيرادياً للدولة، بل تعدت ذلك بحيث أصبحت لها وظيفة اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، وذلك بأن أصبحت الضريبة أداة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، وإعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أجل النهوض بالاقتصاد القومي عامة [1].

ومن خلال المراجعة التحليلية لفلسفة النظم الضريبية، فإنها تعتمد على أسس اجتماعية ومالية واقتصادية، فوظيفتها الاجتماعية، تتمثل في إعادة توزيع الثروة بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة، وتوظيف الإيرادات الضريبية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة والفقيرة. أما وظيفتها المالية فتتمثل في تأمين الإيرادات لخزينة الدولة من أجل تغطية النفقات العامة، في حين أن وظيفتها الاقتصادية فتتمثل بكونها أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية للدولة، والتي تستخدمها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، أو الحد من مستويات التضخم، أو حماية الاقتصاد الوطني، أو تحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، من خلال فرض ضرائب معينة، أو تخفيضات ضريبة، وغيرها.

وانطلاقاً من هذه الأسس والمبادئ، يجب أن يحقق النظام الضريبي الفلسطيني فلسفة الضريبة، من خلال تعظيم الإيرادات، وحماية الاقتصاد الوطني، والأهم تحقيق وإنفاذ العدالة الاجتماعية لكافة الفئات المجتمعية [2]. والاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي. وقد تم في العام 2024 تحديث مؤشر العدالة الضريبية في الأراضي الفلسطينية (FTM)، استكمالاً لبيانات المؤشر السابقة، والذي نشر في العام 2018، ليأتي هذا التحديث ليركز على السنوات 2019-2024، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج استخلاصات وحقائق أهمها:

الإطار التشريعي الناظم للنظام الضريبي في فلسطين،

ان الإطار التشريعي للضرائب في فلسطين غير مكتمل، ولم يتم خلال فترة تحديث المؤشر 2019-2024 إقرار تشريعات جديدة، سوى اصدار مجلس الوزراء لنظام ضريبة التربية والتعليم، رقم (24) لسنة 2021، والنظام الضريبي القائم هو مزيج من عدة تشريعات من فترات زمنية سابقة، وتفتقد لتشريع فلسطيني عصري، ورغم وجود عدة مشاريع لقوانين ضريبة القيمة المضافة والجمارك، إلا انه لم يتم اقرارها، كما أنه لم يتم تحديث وتعديل قانون ضريبة الدخل.

التطورات عن العام 2018: فيما يتعلق بالإطار التشريعي، لم يتم أي تطور على الإطار التشريعي سوي إقرار نظام ضريبة التربية والتعليم في العام 2021.

[1] الدحلة، سمر، "النظم الضريبية، 2004 دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

[2] عفانة، مؤيد "أي نظام ضريبي نريد" 2022، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، العدد 7459.

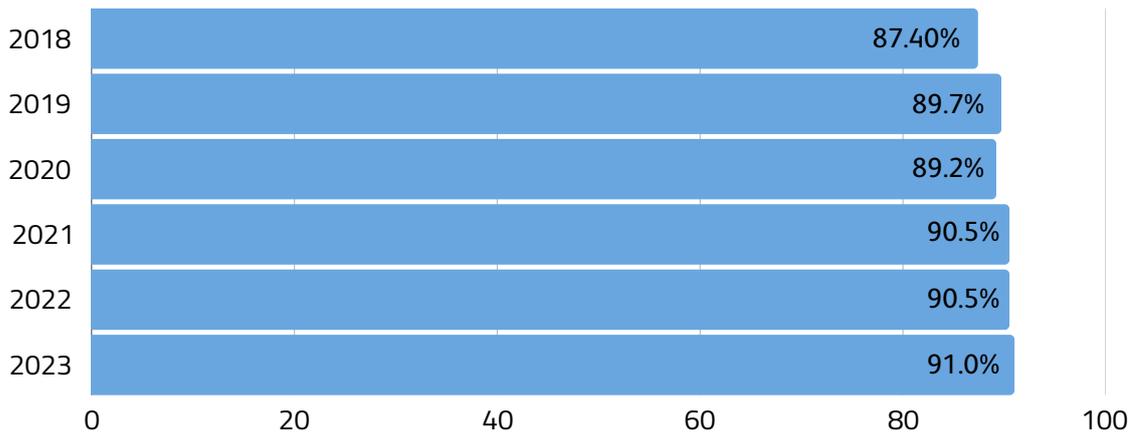
تضمنت خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات إدارة المال العام 2021-2023، و خطة الإصلاح 2022، موضوع الإصلاح الضريبي، حيث تضمنت الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 تدخلات سياساتية تجاه زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية[3]. أما الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام، فقد نصت على الحد من ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي، وتحديث وتطوير القوانين والتشريعات، وتفعيل الامتثال الضريبي وقضايا العدالة الاجتماعية في النظام الضريبي[4]. وضعت هدفاً تجاه مكافحة التهرب والتهريب الضريبي والجمركي والبسط الأفقي. أما أجندة الإصلاح 2022، فقد تضمنت إصلاح النظام الضريبي الفلسطيني وتطبيقه، وبخاصة ضريبة القيمة المضافة والدخل والجمارك وضريبة الأملاك، ونصت على مبادرة تجاه إصلاح منظومة الضرائب اصلاً شاملاً، بما في ذلك القوانين والسياسات والإجراءات وتوظيف التكنولوجيا لهذه الغاية[5].

التطورات عن العام 2018: الخطط الوطنية واستراتيجية إدارة المال العام وخطط الإصلاح الحكومية، تضمنت اصلاح النظام الضريبي، وقد تم عملياً اتخاذ إجراءات في ذلك مثل التحول نحو الأتمتة، وضبط المكلفين غير المسجلين في النظام الضريبي وتسجيلهم ضريبياً، وتعزيز فاعلية النظام الضريبي ومكافحة التهرب والتهريب الضريبي، ولكن على صعيد التشريعات، لم يتم إقرار قوانين جديدة أو تعديل وتحديث القائمة بما يستجيب والعدالة الاجتماعية.

السياق الكمي للضرائب في فلسطين

تبعاً لبيانات تقارير الانفاق الفعلي للموازنات العامة في السنوات 2019-2023، فإن الاعتماد على الإيرادات الذاتية بشقيها (المحلية وعبر المقاصد)، والتي تشكل الضرائب مكوّنها الأكبر، ازداد عاماً بعد عام، حيث ارتفع صافي الإيرادات الضريبية من نسبة 89.7% من إجمالي الإيرادات العامة وبقيمة (11,107.7) مليون شيكل، الى نسبة 91% من إجمالي الإيرادات العامة 2023. وبقيمة (16,158.9) مليون شيكل.

شكل يوضح التطور في نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ما بين العام 2018 وفترة تحديث المؤشر في الأعوام 2019-2023



التطورات عن العام 2018: فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت في تحديث المؤشر عما كانت عليه في العام 2018 من (87.4%) من إجمالي الإيرادات الى (91%) في العام 2023، مما يدل على زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية في فلسطين.

[3] الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 (الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال)، صفحة 70.

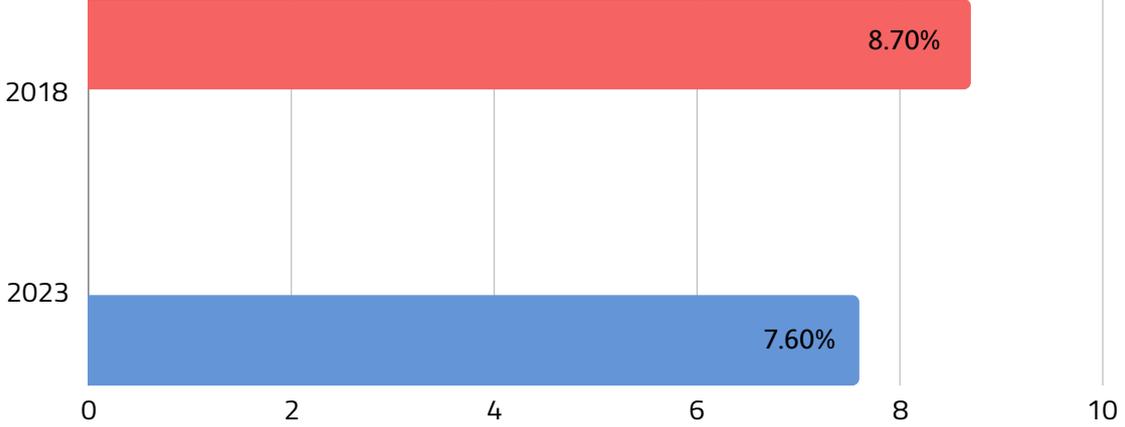
[4] الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023، صفحة (84).

[5] أجندة الإصلاح، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2022، صفحة (21)

إيرادات الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في فلسطين،

نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية وهي تشمل (ضريبة الدخل + ضريبة الأملاك) انخفضت من 9.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية في العام 2019 إلى (7.6%) في العام 2023، وقيمة بلغت في العام 2019 (986.8) مليون شيكل إلى (1,230.3) مليون شيكل في العام 2023، في حين ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والتي تشكل (الجمارك، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المحروقات، المكوس) من (90.8%) في العام 2019، إلى (92.4%) في العام 2023، وقيمة بلغت في العام 2019 (9,754.5) مليون شيكل، إلى (14,920.6) مليون شيكل في العام 2023.

شكل مقارن لنسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية قبل ولبعد تحديث المؤشر 2018-2023



التطورات عن العام 2018: فيما يتعلق بالضرائب المباشرة فقد انخفضت نسبتها من (8.7%) من إجمالي الإيرادات الضريبية عام 2018، إلى (7.6%) في العام 2023.

من خلال البيانات المقارنة، يلاحظ أن النظام الضريبي الفلسطيني حالياً لا يستجيب للنوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، كونه يركّز على الضرائب غير المباشرة، والتي لا تميز بين غني أو فقير، وفي السنوات 2019-2023، ازداد الاعتماد على الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات غير الضريبية، كما ازدادت نسبة الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة.

توزيع العبء الضريبي والتدرجية فيها، من منظور العدالة الاجتماعية

النظام الضريبي الفلسطيني غير مستجيب للعدالة الاجتماعية، أو توزيع العبء الضريبي بشكل عادل، كون الضرائب غير المباشرة تشكل الغالبية العظمى من الإيرادات الضريبية في فلسطين بنسبة وصلت إلى متوسط (92.2%) من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال السنوات 2019-2023، وهي ضرائب يتحملها المستهلك، في حين أن متوسط نسبة الضرائب المباشرة (7.8) فقط.

- إيرادات الجمارك وهي تكوّن المبنى الأكبر من الضرائب ونسبة متوسطة خلال الأعوام 2019-2024 بلغت حوالي (39.3%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي ضريبة غير مباشرة، ولا يوجد بها استجابة لمبادئ تحقيق العدالة الضريبية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- إيرادات ضريبة القيمة المضافة شكلت حوالي (27.3%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي ضريبة يتحملها المستخدم النهائي، أي ترحل على المواطن، ولا يوجد بها تدرج أو تمييز سعوي، تبعاً لكون السلعة كمالية أو أساسية، كما معمول به في دول العالم، وإنما نسبة ضريبة ثابتة على كافة السلع والخدمات، الأمر الذي يتنافى والعدالة الاجتماعية.

- ضريبة المحروقات، تأتي في المركز الثالث في الإيرادات الضريبية، وبنسبة متوسطة للأعوام 2019-2024 بلغت (23%) من إجمالي الإيرادات الضريبية هي ضريبة غير مباشرة ولا تستجيب للعدالة الضريبية،
- ضريبة الدخل، وهي أهم الضرائب المباشرة، وهي ضريبة أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، كونها تفرض على دخل المكلف، ولا تُرَحَّل على المواطن، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنه في فلسطين محدودة الإيرادات، وتشكل حوالي (7.7%) فقط من الإيرادات الضريبية، وهذا يتنافى ومبادئ العدالة الاجتماعية والضريبية. خاصة وان ضريبة الدخل الشخصي في فلسطين، وضمن تعديلات قانون ضريبة الدخل، انكسرت إلى 3 شرائح فقط وهي (5% / 10% / 15%) أما الشركات فنسبة ضريبة الدخل (15%) فقط، باستثناء الشركات الاحتكارية التي تصل إلى (20%). وهو أمر يتعارض مع العدالة الاجتماعية، وتفتقد لمبدأ التصاعدية، وخارج السياق العالمي المعمول به في احتساب شرائح ضريبة الدخل، والتي تتدرج تصاعدياً لعدة شرائح تصل إلى (5-7) شرائح في دول العالم.
- ضريبة دخل الشركات، وضريبة دخل الافراد، من خلال مراجعة توزيع ضريبة الدخل تبعاً لمصدرها، يلاحظ ان الاقتطاعات من الدخل تشكل (45%) من إجمالي ضريبة الدخل، تليها ضريبة دخل الشركات العادية وبنسبة (33.9%)، ومن ثم ضريبة الافراد بنسبة (11.7%) وضريبة الشركات الاحتكارية بنسبة (8.7%) وضريبة السيارات بنسبة (0.8%)

قطاع العمل غير المنظم،

إن قطاع العمل غير المنظم، يؤثر سلباً على فعالية وعدالة النظام الضريبي، كونه قطاع لا يلتزم بالشكل المطلوب بالقوانين والتشريعات، إن كان على مستوى التشريعات المتعلقة بالعمل، أو الأنظمة الضريبية، وبالتالي لا يتم استيفاء الضرائب من هذا القطاع بالشكل المطلوب، مما يؤثر سلباً على كل من الجباية الضريبية، والعدالة الضريبية، ويفتقد لقانون الضمان الاجتماعي لضمان الحماية الاجتماعية.

التطورات عن العام 2018: فيما يتعلق بقطاع العمل غير المنظم، لم يتم إقرار قانون الضمان الاجتماعي لحماية العاملين فيه، والعمل على تنظيمه، وبالتالي لم يحدث تطور في هذا الموضوع.

النظام الضريبي القائم لا يساهم في إعادة توزيع الثروة بما يكفل العدالة الضريبية، بل ويعمق من سطوة الضريبة العمياء على الفئات الفقيرة والمهمشة، الأمر الذي لا يساهم بتعزيز صمود المواطنين، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، ولا يوجد تمييز في نسبة ضريبة القيمة المضافة تبعاً للسلع إن كانت أساسية، أو كمالية، أو ضرورية للنساء، أو الأطفال، الأمر الذي لا يحقق عدالة النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بشكل عام.

كفاية الإيرادات العامة، والتسرب الضريبي وأثرهما على العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين المواطنين

توجد إشكالية في فلسطين في كفاية الإيرادات العامة، فعلى الرغم من تطور الإيرادات بشكل دال خلال الأعوام 2019-2024، وارتفاعها الفعلي من (12,383) شيكل في العام 2019 إلى (17,750) مليون شيكل في العام 2023، أي ارتفاع بنسبة (43%)، إلى أن مبنى إجمالي النفقات وصافي الإقراض ارتفع أيضاً، وبقي أعلى من الإيرادات العامة، وقدرت الإيرادات في العام 2024 بمبلغ (13,952) مليون شيكل، في حين قدرت النفقات بمبلغ (17,898) مليون شيكل. وبالتالي فإن الإيرادات غير كافية لسداد إجمالي النفقات، خاصة مع الاقتطاعات والاحتجاجات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة منذ العام 2019، وتراكم الازمة المالية وترحيلها عاماً بعد عام، ومما راكم الفجوة ما بين الإيرادات العامة والنفقات ما تم بعد السابغ من أكتوبر 2023، من احتجاز وقرصنة اضافية لإيرادات المقاصة بما يكافئ مخصصات قطاع غزة ومخصصات اسر الشهداء والأسرى، وبمبلغ شهري يصل إلى حوالي (300) مليون شيكل.

التطورات عن العام 2018: فيما يتعلق بالفجوة ما بين الإيرادات والنفقات، فهي ما زالت قائمة، وتعمقت بشمل حاد، ففي الوقت الذي بلغت فيه الفجوة التمويلية في موازنة العامة 2018 (1,794) مليون شيكل، ارتفعت تلك الفجوة الى (6,808) مليون شيكل في موازنة العام 2024، مع الحجوزات والاقطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة.

التهرب والتهرب الضريبي والجمركي والإعفاءات الضريبية للشركات، ومدى الحوكمة من منظور العدالة الاجتماعية

لا توجد احصائيات دقيقة لمقدار التهرب والتهرب الضريبي والجمركي، ولكن بعض التقديرات تشير الى ان تلك النسبة تصل الى 40%، وخلال فترة تحديث التقرير عملت السلطة الفلسطينية على إطلاق النظام المحوسب في التقاص ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وتم العمل على الحد من ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي، من خلال زيادة أعداد المكلفين المسجلين على النظام الضريبي المحوسب إضافة إلى انشاء دائرة المخاطر الضريبية لاستهداف ملفات التدقيق بناء على مؤشرات المخاطر.

وما زالت الإعفاءات في قانون تشجيع الاستثمار غير مستجيبة لقضايا العدالة الاجتماعية، كون الشركات المستفيدة منها، هي الشركات الكبرى. اما الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل والخاصة بالقطاع الزراعي جيدة ومستجيبة لمبادئ العدالة الاجتماعية، وبحاجة إلى التخفيف عن كاهل المزارعين في إجراءات التسجيل، لتعميم الفائدة من هذا الاعفاء- والاسترداد الضريبي لضريبة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي مستجيب للعدالة الاجتماعية، إلا أن الإجراءات تعاني من البيروقراطية، والمماطلة في التنفيذ، كما ان الاعفاء الجمركي للمركبات الخاصة بالجمعيات الخيرية والأشخاص من ذوي الإعاقة مستجيب للعدالة الاجتماعية، ولكن مستوى الحوكمة في هذا الملف به خلل، خاصة في استغلال الإعفاءات الجمركية لصالح فئات أخرى، واستغلال حاجة الأشخاص من ذوي الإعاقة.

التطورات عن العام 2018: عمليا لا توجد تطورات دالة في موضوع الإعفاءات الضريبية عن العام 2018.

فعالية النظام الضريبي،

في السنوات 2019-2024 حدث تقدم في فعالية النظام الضريبي في فلسطين عن الفترة التي سبقتها، وانعكس ذلك على الإيرادات الضريبية، والتي بلغت مستويات مرتفعة لغاية ما قبل الحرب على غزة، وشكلت الإيرادات الضريبية حوالي (22%) من الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتعزز دور المرأة في قيادة والعمل في الإدارة الضريبية، ومع ذلك توجد تحديات تواجه فعالية النظام الضريبي أهمها عدم السيطرة على المعابر والحدود المختلفة، ونقص الكادر البشري في الدوائر الضريبية، وضعف الحوافز للعاملين في الدوائر الضريبية، ونقص الدعم اللوجستي، مما يؤثر سلبا على انفاذ العدالة الضريبية والاجتماعية، ويهدر إيرادات ضريبية بسبب التهرب والتهرب الضريبي.

التطورات عن العام 2018: عمليا حدث تطور في فعالية النظام الضريبي، وتوظيف الرقمنة، وتعزيز دور المرأة في الإدارة الضريبية

الاتفاق الحكومي في فلسطين، يرتفع بشكل مطرد خلال السنوات 2019-2024، ويشكل بند الرواتب والأجور المكوّن الأكبر للاتفاق الحكومي، وقطاع الامن يستحوذ على المرتبة الأولى في الاتفاق الحكومي بنسبة تصل إلى حوالي (21.7%) يليها قطاع التعليم (20.3%) ومن ثم قطاع الصحة (14.3%)، على الرغم من ارتفاع الاتفاق الحكومي بشكل عام في السنوات 2019-2024، إلا أن الاتفاق على وزارة التنمية الاجتماعية انخفض، بسبب تقليص دفعات المساعدات النقدية ضمن برنامج CTP من 4 دفعات سنوية إلى دفعتين، أما الاتفاق الفعلي على قطاع الزراعة لم يتقدم وما زال في حدود الـ (1%) من اجمالي النفقات.

التطورات عن العام 2018: حدث ارتفاع في الاتفاق الحكومي في الفترة 2019-2024، مقارنة بالعام 2018، حيث ارتفعت الموازنة العامة من (18) مليار شيكل في العام 2018، إلى حوالي 21 مليار شيكل في العام 2023، إلا أن الاتفاق على قطاع الحياية الاجتماعية وتحديدًا مخصصات الفقراء انخفض من 4 دفعات في العام 2018، إلى دفعتين في العام 2023.

الإجراءات الإسرائيلية لقرصنة الإيرادات العامة بشكل عام، والإيرادات الضريبية بشكل مخصص، وأثرها على العدالة الضريبية والاجتماعية على مدار السنوات الثلاثين من عمر السلطة الفلسطينية، أقدمت إسرائيل على حجز أو قرصنة إيرادات المقاصة مرات عديدة، وعملت إسرائيل على شرعنة إسرائيل الاستيلاء على هذه الأموال في العام 2018 عندما صدّق الكنيست على مشروع قانون باحتجاز مبالغ تعادل قيمة المخصصات المالية التي تدفعها السلطة لعائلات الشهداء والأسرى، وتم انفاذ هذا القرار في بداية العام 2019. وعلى أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين اول 2023، تم الاقتطاع من أموال المقاصة بقيمة المبالغ المخصصة لقطاع غزة المحاصر وكذلك لذوي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال. الأمر الذي أدى إلى الحجز بمعدل (255) مليون شيكل بدل مخصصات قطاع غزة، و(53) مليون شيكل بدل رواتب الاسرى والشهداء وأسرههم.

وبلغت الاقتطاعات الإسرائيلية من عائدات الضرائب تحت مسمى مخصصات قطاع غزة، تقارب 2.55 مليار شيقل منذ بداية العدوان على القطاع مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وحتى شهر 7/2024، بمتوسط 255 مليون شيقل شهريًا، وفيما يتعلق بالاقتطاعات الإسرائيلية تحت مسمى مخصصات عائلات الشهداء والأسرى التي تدفعها السلطة الفلسطينية لصالح هذه العائلات، أشارت البيانات إلى أنها بلغت منذ شهر 2/2019 وحتى شهر 7/2024، 3.48 مليار شيقل، بمتوسط 53.5 مليون شيقل شهريًا، وما زالت إسرائيل تحتجز هذه الأموال وترفض الإفراج عنها. كما ما زالت إسرائيل ترفض تحويل عائدات السلطة الوطنية الفلسطينية من ضريبة المغادرة على المعابر باتجاه الأردن والتي تراكمت منذ سنوات وتجاوزت 900 مليون شيقل، ليصل المبلغ الكلي للاقتطاعات ما يقارب 6.93 مليار شيقل [6]. وقرصنة إسرائيل للإيرادات الضريبية، يؤثر سلباً على قضايا النوع الاجتماعي، والعدالة الضريبية والاجتماعية، وعلى توفر الخدمات الحكومية الأساسية وانتظامها مثل الخدمات التعليمية والصحية، الأمر الذي أثر سلباً على حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، وعلى انفاذ العدالة الاجتماعية.

التطورات عن العام 2018: ما قبل العام 2018، لم تكن هناك اقتطاعات منتظمة من إيرادات المقاصة، وإنما حجوزات ومن ثم الافراج عنها، ولكن ما بعد العام 2019، تم قوننة الاحتجازات والاقتطاعات، والتي بلغت منذ العام 2019 حوالي (7) مليار شيكل.

أهم التوصيات

- ضرورة تحديث الإطار التشريعي الناظم للضرائب، بما يكفل الاستجابة للعدالة الضريبية والاجتماعية، وإقرار قانون الضمان الاجتماعي، كونه رافعة للحماية الاجتماعية خاصة لقطاع العمل غير المنظم.
- إعادة هيكليّة السياسات الضريبية تجاه التركيز على الضرائب المباشرة، بما يساهم في تعزيز العدالة الضريبية والاجتماعية.
- اعتماد سياسة الضريبة التصاعدية في ضريبة الدخل، إن كانت ضريبة دخل الافراد، او ضريبة دخل الشركات.
- اعتماد سياسات ضريبة تحقق مبادئ العدالة الضريبية والاجتماعية، مثل إعفاءات ضريبية خاصة بالأسر الكبيرة والاعالة والتعليم الجامعي، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والنساء المعيلات.
- اعتماد سياسات ضريبية تعزز من صمود المواطنين، مثل الامتيازات الضريبية للمناطق المهدهة، وللقطاع الزراعي.
- اعتماد سياسات التوسع الافقي الضريبي، للوصول إلى فئات ومكلفين غير ملتزمين بدفع الضرائب، بدلا من زيادة الأعباء الضريبية.
- اعتماد سياسة التحول الرقمي في النظام الضريبي الفلسطيني، نظراً لدوره في تعزيز الكفاءة والفاعلية، والحد من فرص الفساد.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لعمل الدوائر الضريبية، إن كان على مستوى المركز أو المحافظات المختلفة.
- استكمال ادراج كافة المكلفين على البرنامج المحوسب، والتنسيق ما بين الدوائر الضريبية المختلفة من خلال استثمار التحول الرقمي.
- ضرورة مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، من خلال تكامل عمل أجهزة الدولة ذات الصلة، إن كان على الجانب الاجرائي او الاستخباري.
- إعادة هيكليّة الإنفاق الحكومي من خلال معالجة الاختلال القائم ما بين مبنى الإيرادات ومبنى النفقات، كون الفجوة القائمة على حساب الخدمات المقدمة للفئات المهمشة والضعيفة.
- ضرورة تجنيب مخصصات الفئات المهمشة والفقيرة من خطط التقشف، وتأمين موازنات مخصصة لهم بشمل مستمر.
- ضرورة رفع الموازنات المخصصة للفئات الفقيرة والمهمشة، إن كان على مستوى نظم الحماية الاجتماعية، او التمكين الاقتصادي، او المساعدات النقدية المباشرة.
- ضرورة اعتماد الحكومة، وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، خطة عمل متكاملة نحو الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، خاصة مع تزايد قرصنة إسرائيل للإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية.
- ضرورة العمل على تعزيز المنتجات الوطنية من خلال حوافز ضريبية، ووضع قيود على المنتجات الإسرائيلية والمستوردة، من اجل توفير إيرادات ضريبية تغطي الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية والمتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي والاداري والمالي، ومن ضمنه اصلاح النظام الضريبي في فلسطين دون وجود سلطة تشريعية منتخبة، مفضّوة من قبل الشعب، وقادرة على قيادة برامج الإصلاح، لذا توجد ضرورة لإجراء الانتخابات العامّة، وفرز سلطة تشريعية ممثلة لكافة أطراف الشعب الفلسطيني، انفاذا لمبدأ فصل السلطات، ومن اجل ممارسة مهامها في التشريع والمساءلة. والعمل بشكل منهجي وجدي للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال ومراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي.